الكويت تشارك الأمم المتحدة والعالم اليوم الاحتفال باليوم العالمي للمرأة

المرأة الكويتية تاريخ حافل بالإنجازات في دورها الريادي والفاعل في مسيرة التنمية التي تشهدها البلاد

- نجاحاتها أكسبتها الريادة للوصول إلى مناصب قيادية متعددة
- استطاعت أن تحقق نصرا في الانتخابات فاق التوقعات بفوز أربع مرشحات بمقاعد مجلس الأمة

أمير البلاد أثناء استقباله عددا من النساء

الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد أثناء استقباله وفدا نسائيا بمناسبة اصدار مرسوم حقوق المرأة 1999

- أصبح وجود المرأة في التشكيل الوزاري أمرا ضروريا
- استطاعت تسطير النجاحات في مختلف الأماكن لتؤكد أنها نصف المجتمع الذي لا يمكن الاستغناء عنه

تشارك الكويت الأمم المتحدة والعالم الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الذي يصادف اليوم الجمعة ويحمل هذا العام شعار (تطلع للمساواة.. نبني بذكاء.. نبدع من أجل التغيير).

وكانت الأمم المتحدة قد تبنت عام 1975 الثامن من مارس كل عام يوما عالميا للمرأة معتبرة إياه فرصة متاحة للتأمل في التقدم المحرز والدعوة للتغيير وتسريع الجهود الشجاعة التي تبذلها نساء العالم وما يضطلعن به من أدوار استثنائية في صنع تاريخ بلدانهن ومجتمعاتهن.

وأكدت الأمم المتحدة في رسالتها بهذه المناسبة أن "موضوع هذا العام يركز على طرق ابتكارية تمكننا من النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لاسيما في مجالات نظم الحماية الاجتماعية وإمكانية الحصول على الخدمات العامة والبنية التحتية المستدامة".

وأضافت انه "استنادا إلى التوقعات الحالية لن تكفي التدخلات القائمة لتحقيق المساواة في العالم بحلول عام 2030 لذا فالحلول الإبداعية التي تغير من مسارات العمل التقليدية هي محورية لإزالة الحواجز البنيوية وضمان عدم استثناء أي امرأة أو فتاة".

من ناحيتها أثبتت المرأة في الكويت من خلال تاريخها الحافل بالإنجازات دورها الريادي والفاعل في مسيرة التنمية التي تشهدها البلاد في شتى مجالات الشأن العام والمجتمع والاقتصاد والسياسة وغيرها.

ففي مرحلة ما قبل النفط ادارت المرأة بنجاح وجدارة شؤون أسرتها الصغيرة واقتصادياتها عند غياب رب الاسرة أشهرا طويلة في رحلة الغوص والسفر بحثا عن الرزق وبعد النفط انخرطت المرأة الكويتية في معاهد العلم والتحقت بالوظائف إلى جانب الرجل.

وساعدت عوامل عدة المرأة الكويتية ومهدت لها طريق تحقيق هذا النجاح وفي مقدمتها تطور المنظومة التشريعية والاجتماعية التي اتاحت الفرصة أمام العديد من الكفاءات النسائية في البلاد لتتبوأ أعلى المراكز محليا وإقليميا ثم يأتي دور نظيرها الرجل الذي ساندها لنيل كل حقوقها لاسيما السياسية منها.

وعلى الرغم من العثرات والصعاب فإن نجاحات المرأة الكويتية أكسبتها الريادة والسبق على مستوى الخليج لما وصلت إليه من مناصب قيادية ووظيفية متعددة.

ولم يقف اهتمام الكويت بالمرأة عند نقطة الحقوق السياسية فحسب بل تعداه الى كل ما يتعلق بالمرأة اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وهو ما نص عليه الدستور عام 1962 عندما كفل حقوق الأمومة والطفولة في المادة التاسعة منه وشدد على حمايتها من العنف من خلال قانون الأحوال الشخصية كما كفل لها حق الترشح والانتخابات في الجمعيات الأهلية والتنظيمات التعاونية التي تمثل محورا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة.

وكانت المطالبات والاقتراحات بمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية كاملة قد بدأت منذ عام 1970 إبان التمهيد لانتخابات مجلس الأمة 1971 - 1975 وذلك من أجل إعطاء المرأة حقوقها السياسية كاملة.

وأدت المرأة الكويتية دورا كبيرا إبان الغزو العراقي للكويت في أغسطس عام 1990 إذ وقفت في صف الرجل لمقاومة الاحتلال فمنهن من استشهدت ومن أسرت بل استشهدت 82 امرأة وكانت سناء الفودري اول شهيدة على تراب الوطن ولحقتها أسرار القبندي وبقية شهيدات الوطن.

وشغلت المرأة في الكويت العديد من المراتب القيادية فاصبحت وزيرة ووكيلة وزارة ومديرة جامعة وسفيرة وتم انتخابها شعبيا لعضوية مجلس الأمة إضافة إلى خوض تجارب ناجحة في القطاع الخاص حتى تمكنت من حجز مواقع متقدمة إقليميا ودوليا بترؤسها وإدارتها لشركات اقتصادية عملاقة.

وحققت المرأة انتصارا سياسيا كبيرا حينما وافق مجلس الأمة في يوم 16 مايو 2005 وخلال جلسة ماراثونية على الاقتراح بقانون المقدم من الحكومة بتعديل نص المادة الأولى من قانون الانتخاب بما يسمح للمرأة بممارسة حقها في الترشح والانتخاب.

وبدأت أولى خطوات القيادة الكويتية في تمكين المرأة من تبوؤ مكانها الصحيح على خريطة العمل والتنمية في البلاد حينما أعلن مجلس الوزراء في شهر يونيو عام 2005 اختيار المهندسة فاطمة سعود الصباح والمهندسة فوزية محمد البحر لعضوية المجلس البلدي.

وفي الشهر ذاته دخلت المرأة الكويتية وللمرة الأولى في ضمن التشكيل الوزاري في البلاد عندما أعلن مجلس الوزراء اختيار الدكتورة معصومة المبارك لشغل منصب وزير التخطيط ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

وفي أبريل عام 2006 مارست المرأة الكويتية للمرة الأولى حقها السياسي ترشحا وانتخابا عندما أعلنت المهندسة جنان رمضان ترشحها في الانتخابات التكميلية لعضوية المجلس البلدي عن دائرة سلوى الانتخابية.

وفي مجلس الأمة 2008 تقدمت 27 امرأة بطلب الترشح رسميا لانتخابات المجلس ورغم عدم تمكنهن من تحقيق الفوز فإن الممارسة الفعلية أكسبت المرأة الكويتية مزيدا من الخبرة التي أهلتها للفوز في مجلس 2009.

ففي ذلك المجلس استطاعت المرأة الكويتية أن تحقق نصرا في الانتخابات فاق جميع التوقعات بفوز أربع مرشحات بمقاعد مجلس الأمة هن الدكتورة معصومة المبارك والدكتورة سلوى الجسار والدكتورة أسيل العوضي والدكتورة رولا دشتي.

واستمرت المرأة الكويتية في خوض غمار العملية السياسية في البلاد إذ أصبح وجود المرأة في التشكيل الوزاري أمرا ضروريا فلم يخل تشكيل وزاري منذ عام 2006 وحتى عام 2018 من وجود وزيرة أو اثنتين ضمن أي حكومة.

وعلى صعيد متصل اعتلت المرأة الكويتية أعلى المناصب القيادية فشغلت الدكتورة رشا الصباح منصب أول وكيلة وزارة في عام 1993 لوزارة التعليم العالي كما شغلت نبيلة الملا منصب أول سفيرة للكويت لدى جمهورية زمبابوي وجنوب أفريقيا في عام 1993 وفي عام 2003 توجت السفيرة الملا مندوبا دائما للكويت في الأمم المتحدة لتصبح بذلك أول سفيرة عربية مسلمة في الأمم المتحدة كما تولت رئاسة (مجلس أمناء المركز الثقافي الإسلامي) في نيويورك إضافة إلى الدكتورة فايزة الخرافي التي تقلدت منصب مديرة جامعة الكويت.

ولا يمكن نسيان دور المهندسة سارة أكبر التي عرفها العالم بأسره عندما ارتدت الخوذة الواقية واقتحمت النيران التي أشعلها الاحتلال العراقي في آبار النفط الكويتية إبان اندحاره وساهمت مع زملائها المهندسين الكويتيين والأجانب في إطفاء حريق الآبار.

وعلى الصعيد الدولي نالت لولوة القطامي لقب سفيرة من منظمة اليونيسكو للسنة الدولية لمحو الأمية عام 1990 وشغلت منصب مديرة كلية البنات للشؤون الإدارية حتى عام 1994 وهي إحدى مؤسسات المجلس العربي للطفولة.

وفي وزارة الإعلام اعتلت أمل مجرن الحمد منصب الوكيل المساعد لشؤون الإعلام الخارجي كما اعتلت إقبال الاحمد منصب رئيس تحرير وكالة الأنباء الكويتية (كونا) في ديسمبر 1998.

ولابد من الإشارة إلى عدد من النساء الكويتيات اللاتي قدمن اختراعات افادت البشرية من مثل الدكتورة فوزية الكندري وشيخة الماجد صاحبة اختراع (القلم الإلكتروني للمكفوفين) وغيرهن الكثيرات.

واستطاعت المرأة الكويتية تسطير النجاحات في مختلف الأماكن التي تقودها تاركة بصمتها في مختلف المجالات ومؤكدة فعلا انها نصف المجتمع الذي لا يمكن الاستغناء عنه أو تهميشه.

قياديات كويتيات : المرأة الكويتية لديها مقومات تؤهلها لشغل المناصب المالية والاقتصادية

- بورسلي : تجربة ناجحة لها في ميدان العمل في القطاعين الحكومي والخاص ما يبرهن على جدارتها
- الدعاس : ارتفاع نسبة النساء في القطاع الحكومي مؤشر يعكس استجابة المرأة للدخول في سوق العمل
- العنجري : النساء الكويتيات اللواتي دخلن المجال الاقتصادي أثبتن نجاحهن عاما بعد آخر

أكدت قياديات كويتيات أن المرأة الكويتية أثبتت نجاحها في العمل في القطاعين العام والخاص لما تمتلكه من مقومات ومهارات وإمكانيات تؤهلها لتبوؤ مناصب مهمة ولاسيما في المجالات المالية والاقتصادية.

وقالت القياديات في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية أمس بمناسبة اطلاق بورصة الكويت مبادرة (قرع الجرس - لتمكين المرأة) والتي تأتي أيضا بالتزامن مع ذكرى اليوم العالمي للمرأة الذي يحل اليوم الثامن من مارس من كل عام إن الكويت تعهدت بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية ال17 ومن بينها الهدف الخامس للتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين.

وقالت وزير التجارة والصناعة الأسبق أماني بورسلي إن مساهمة المرأة الكويتية في المجال الاقتصادي تشهد تناميا إذ إن هناك أكثر من تجربة ناجحة لها في ميدان العمل في القطاعين الحكومي والخاص ما يبرهن على جدارتها.

وأضافت بورسلي أن المرأة الكويتية أخذت قسطا كبيرا من التعليم الذي يؤهلها للانخراط في سوق العمل وتبوؤ مناصب قيادية في كل القطاعات الاقتصادية مؤكدة ضرورة أن يكون الاختيار للمنصب عبر الكفاءة.

وأوضحت أن نسبة مشاركة المرأة في منطقة الخليج "مازالت دون الطموح" لكن في الكويت نرى أن هناك ثمة تطورا ملحوظا في افساح المجال أمامها إذ "نالت حقوقها السياسية المعنية بالترشح وتولي المناصب كوزيرة وسفيرة".

من جهتها قالت الوكيل المساعد السابق بالإدارة المركزية للاحصاء الكويتية منى الدعاس إن الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة العالمية يعنى بتحقيق المساواة بين الجنسين مشيرة إلى حرص البلاد على تنفيذ هذه الأهداف إيمانا منها بأهمية دور المرأة وحرصا على حماية حقوقها التي منحها لها الدستور ونظمتها القوانين والتشريعات الكويتية.

وأضافت الدعاس أن المرأة الكويتية تمثل نحو 51 في المئة من إجمالي نسبة المواطنين في المجتمع الكويتي ما انعكس على سوق العمل في القطاع الحكومي مبينة أن نسبة النساء العاملات الكويتيات في القطاع الحكومي ارتفع من 55 في المئة عام 2014 إلى 2ر58 بالمئة عام 2018 وهو مؤشر يعكس استجابة المرأة للدخول في سوق العمل.

وأوضحت أن نسبة وجود المرأة في المناصب القيادية الحكومية بما فيها الشركات الحكومية شهدت ارتفاعا ملحوظا مشيرة إلى وجود 65 امرأة كويتية الآن في مناصب قيادية مقابل 55 عام 2016 و40 امرأة عام 2012.

ورأت انه رغم ارتفاع هذه الأرقام فإنها مازالت "أقل من الطموح" إذ إن إجمالي المناصب القيادية في الحكومة نحو 505 مناصب منها 65 منصبا للمرأة ما يمثل نحو 12 في المئة.

وذكرت أن الشركات المملوكة للدولة فيها 52 منصبا للرجال خلال عام 2018 مقابل ثلاثة مناصب للنساء "وهو حضور متواضع لهن".

وأفادت بأن نسبة حصول النساء الكويتيات على مؤهلات جامعية مرتفعة إذ إن نسبة 45 في المئة من النساء العاملات في القطاع الحكومي لديهن شهادات جامعية مقابل 30 في المئة للرجال.

وبينت أن نسبة النساء الكويتيات العاملات في القطاع الخاص مقابل إجمالي العاملات في القطاع الخاص بلغت 22 في المئة عام 2018 بينما مثلت نسبة الكويتيين الذكور في القطاع الخاص مقابل اجمالي العاملين في القطاع نحو 2ر4 في المئة ما يعني أن حضور المرأة الكويتية أكثر في القطاع ذاته.

من جانبها قالت المدير العام لشركة (البدرز جروب) نبيلة العنجري إن المرأة الكويتية أثبت نجاحها في العمل بالقطاعين العام والخاص لما تمتلكه من مقومات ومهارات وإمكانيات أهلتها لتبوؤ مراكز مهمة وشغل المناصب المالية والاقتصادية.

وأضافت انه "مازال الرقم قليلا رغم أن هناك مستثمرات كثيرات لديهن أعمالهن الخاصة في الكويت" مشيرة إلى بعض النساء الكويتيات اللواتي دخلن المجال الاقتصادي وأثبتن نجاحهن عاما بعد آخر ومشهود لهن بالنجاح.

عضو مجلس الأمة الدكتورة اسيل العوضي لدى فوزها بانتخابات 2009

المهندسة فاطمة ناصر الصباح في المجلس البلدي

جانب من مشاركة المرأة في الادلاء بصوتها في الانتخابات البلدية التكميلية